

الجزائر نيوز

حماية الصناعات الكيماوية من الاستخدامات غير الشرعية

عاد المشاركون في أشغال الملتقى الوطني التحسيس حول السلائف الكيماوية للمخدرات للحديث عن ضرورة تقنين النشاطات الصناعية التي تستعمل المواد الكيماوية، التي تستغل في العديد من دول العالم لأغراض غير شرعية في تجارة المخدرات، في إشارة إلى حتمية إخضاع المصانع والمخابر المستغلة للسلائف الكيماوية للمراقبة.

وقد شهد اليوم الثاني من الملتقى تدخلات تطرقت لتجارب بعض الدول على غرار فرنسا، التي قننت سير هذه المواد بما لا يدع مجالاً للتلاعب بها لدرجة تفشي العمال وكل من له صلة بهذه المواد الكيماوية. من جهة أخرى، تطرق الوفد الجزائري المنظم للتجربة الجزائرية، التي بالرغم من حداثة إلا أنها تعرف بدايات مهمة، على اعتبار التقنيين الذي تخضع له، في إشارة إلى التدابير المتخذة بالتنسيق مع الشركات المصنعة لضمان الاستعمالات المشروعة لهذه المواد البالغة الخطورة. في ذات السياق، أشار عبد المالك سايح، مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات إلى أن المخابر التي تستورد هذه المواد تخضع إلى رقابة مصالح الأمن، وزارتي الصحة والصناعة، إلى جانب الرقابة الأممية من خلال المكتب الدولي لقمع المخدرات والجريمة. يأتي هذا التشديد في الوقت الذي تؤكد فيه الجزائر على عدم وجود حالات استعمال المواد الكيماوية لأغراض غير شرعية لحد الآن، ما يجعل وضع آليات التنسيق بين الأطراف المعنية نصب في مصلحة البلاد والصناعة الآمنة.

ساهية. ب